مالية مصر

من عهد الفراعنة الى اليوم

﴿ لحضرة صاحب السمو الامير الجليل عمر طوسن ﴾

وضعت كتابا عن مالية مصر من عهد الفراعنة الى الان . وذلك لشدة ارتباط هذا الموضوع بالبحث الذي ضمنته مذكرتي (عن افرع النيل)

ولقد اتيت على خلاصة هذا الكتاب في المحاضرة التي القيتها اليوم بالمجمع العلمي المصري وهذه الخلاصة ينحصر الكلام فيها في ثلاثة اقسام وهي :

(١) ايرادات البلاد المصرية . وارتفاعها (حسب تعبير الكتب العربية) منذ عهد الفراعنة الى الان

(٢) الاتاوة التي أخذتها الدول الفاتحة من مصر منذ عهد الفرس الى عهد العثمانيين

(٣) الخراج الذي وظف على ارض مصر المزروعة ومساحة هذه الارض من عصر الفراعنة الى الان

ولما كانت هذه الخلاصة على اختصارها تستغرق صفحات كثيرة وخصوصا القسمين الاول والثاني وليس في الامكان اختصار القسمين المذكورين مرة أخرى فقد قضت هذه الضرورة بالاقتصار على نشر ترجمة القسم الثالث والخاتمة الان . وهما

القسم الثالث

الخراج والمساحة المفروض عليها

عصر الفراعنة

ليس لدينا عن مؤرخي هذا العصر ما نعرف منه مساحة ارض مصر الزراعية ولا خراجها غير ان مؤرخي العرب تداركوا هذا النقص ولكن جسامة المبالغ والمساحة

التي ذكروها تنبو بنا عن الركون اليها وهذا ماقالوه مقدرا بالجنيه المصري

المؤلف	الحاكم	الخراج بالجنيه
ابن خرداذبه	الفراعنة	٥٦٠٠٠٠٠٠
ابو صالح	يوسف بن يعقوب	١٤٧٦٠٠٠٠
ابن وصيف شاه	منقاوس	١٦٨٠٠٠٠٠
» » »	فرعون موسى	٤٣٢٠٠٠٠٠
المقريزي	الريان بن الوليد	٥٨٢٠٠٠٠٠
»	» » »	٦٠٠٠٠٠٠٠
ابو المحاسن	كيكاوس	٦٠٠١٨٠٠٠
المسعودي وابن اياس	..	..
الارض المزروعه بالفدان		١٨٠٠٠٠٠٠

ولكني رأيت بناء على براهين شرحتها في مذكرتي يطول ذكرها الان ان عدد سكان مصر في عهد الفراعنة كان ١٨ مليونا او ٢٠ مليونا على الارجح وان مساحة المزروع منها كان ٦ ملايين فدان ثم ان بعض المؤرخين ذكروا النسبة المئوية التي كان يجبى الخراج على مقتضاها وأن لم يذكروا الخراج نفسه . فاذا راعينا هذه النسبة مع المحصول الذي كان ينتجه القطر في هذا العصر وجب ان يكون الخراج كالآتي على قول هؤلاء المؤلفين

المؤلف	النسبة المئوية	المساحة المزروعة	الخراج بالجنيه المصري	عن الفدان بالقرش
مسيرو ولمبروزو	١٠ في المئة	٦٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٣٥
هارتمان	٢٠ » »	٦٠٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠	٧٠

عصر البطالسة

لم يتيسر لنا الاهتداء الى اي نص عن الخراج في هذا العصر ولكننا استنتجناه استنتاجا مما ذكره ديودور الذي زار مصر في اواخر هذا العصر حيث قال — ان

ارض مصر كانت ثلاثة اقسام بين الكهنة والملك ورجال الجيش وقسم الكهنة كان اعظمها والثالث اقلها فرأيت ان القسم الثاني كان تلث مساحة ارض مصر المزروعة وحسبت انها ٦ ملايين فدان كما اشرنا الى ذلك من قبل فالاقسام الثلاثة تكون كالآتي

قسم الكهنة	٢٥٠٠٠٠٠
« الملك	٢٠٠٠٠٠٠
« الجيش	١٥٠٠٠٠٠

وقسم الملك يكون معفى من الخراج بطبيعة الحال والقسمان الاخران خراجهما ٧٨٧٥٠٠ ج . م . بناء على حسابي وباعتبار ١٩٧/١٠ قرشا عن الفدان الواحد

عصر الرومان

زار استرابون مصر في أيام الرومان ووصفها وصفا جغرافيا مستفيضا ولكنه يخل بذكر شيء عن شؤونها المالية واكتفى بقوله ان مصر تدفع جزية عظيمة

وقال ماركاروت ان الخراج كان بنسبة ٢٠ في المئة من محصول الارض

وقد وصف استرابون الطريقة الحسنة التي كانت تروى بها ارض مصر في ذلك العهد ومن هذا يجب ان نستخلص ان المساحة الزراعية ومحصولها لم يكونا يقلان عما كان في عصر الفراعنة ان لم يفوقاه ولهذا ارى ان القطر كان في حالة سعادة يسهل معها تأديه الخراج مقدراً بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ ج . م عن مساحة ٦ ملايين فدان وبواقع ٨٥ قرشا عن الفدان الواحد

عصر البيزنطيين

المعلومات عن الخراج في هذا العصر قليلة ولا تفيد فائدة تامة واذا اكتفينا بهذه المعلومات الجزئية وهذا لا مندوحة عنه اعتبرنا ان متوسط جباية الخراج عن الفدان نحو الثلاثين قرشا فيكون مقدار الخراج عن السنة ملايين ١٨٠٠٠٠٠ ج . م

عصر العرب

عند ما تفتح البلاد عنوة يجوز للخليفة على مقتضى الشريعة الاسلامية احد هذين الامرين

١ — وضع يده على ارضها وقسمها بين الفاتحين
٢ — تركها تحت ايدي اهل البلاد وتوظيف الخراج عليها
اما اذا فتحها صلحا فيجب احترام ما صالح عليه اهلها احتراما كليا

ولما فتح العرب مصر اثار هذا الفتح مسألة معرفة ما اذا كانت فتحت عنوة او صلحا مبنيا على عهد وشروط ونتج عن ذلك جدل بين مختلف المؤرخين فيما بعد فبعضهم يميل للرأي الاول وبعضهم ينتصر للثاني على اننا نعترف بانه يوجد ما يدعو للانتصار لنظرية كل فريق منهما ونظرية الفريق الاول مبنية على ان البلد دافعت عن نفسها بالقوة ثم رجعت وسلمت بعهد ابرم بين المقوقس وعمرو . وذلك حقيقة ما حصل . ويقتضي هذا العهد التزم الاول بالنيابة عن أهل مصر ان يدفع جزية قدرها ديناران أي ١٢٠ قرشا عن كل شخص ولكن بما انه قامت فيما بعد وقائع حربية في فارنوت وكوم شريك وسلطيس والكاريون وكثير من المدن ثم الاستيلاء عليها بقوة السلاح مثل سخا والخيس وسلطيس وقرطاسه وماصيل وبلوبيس واسكندرية فانصار هذه النظرية يعتبرون العهد المبرم مع المقوقس قد اصبح في حكم الملغى وان البلاد يجب ان تعامل بحكم المفتوحة عنوة

واما انصار النظرية الثانية فيبنونها على ان العهد قد ربط البلاد كلها ولا يمكن ان تلغيه المقاومة وقد نفذ الشرط الاساسي فيه وهو جباية دينارين عن كل شخص وهذا دليل على احترام هذا العهد . اما الاسكندرية فالكل اجمعوا على انها اخذت عنوة وان معاملتها يصح ان تكون على هذا الاعتبار

ولما تم فتح مصر طلب الزبير بن العوام وغيره من القواد من عمرو ان يقسم ارضها على الفاتحين فلم يقبل وكتب الى عمر بذلك فاجابه ان اقرها تحت ايدي اهلها حتى ينزو منها حبل الحبلة ويكون خراجها فيئا للمسلمين وقوة لهم على اجهاد عدوهم . فترك الارض لاربابها ووظف عليها الخراج وحكم عمر هذا يجوز ان يكون قد بني على ماله من الحق المخول في اتخاذ الاجراءات التي تقضي بها المصلحة ولذلك لم يحسم الخلاف بين المؤرخين في انها فتحت صلحا او عنوة

واننا نرى أن فتح مصر ثم للعرب على دورين . فالدور الاول ابتدأ بالهجوم عليها وانتهى بعقد الصلح مع المقوقس وكانت اذ ذاك حالة العرب مع اليونان والقبط واحدة وهي مع التجاوب وابتدأ الدور الثاني بعد ابرام العهد مع المقوقس وانتهى بالاستيلاء على الاسكندرية ويظهر لي ان العرب فصلوا قضية اليونان عن قضية القبط في هذا الدور فاعتبروا أنفسهم مرتبطين مع القبط بالعهد الذي ابرم مع المقوقس أما اليونان فبقوا معهم في حالة الحرب الاولى والدليل على ارتباطهم مع القبط جباية الجزية وهي أساس ذلك العهد الذي أبرم معهم

الخراج في عصر العرب

كانت مساحة الارض المزروعة في مصر في خلافة عمر على ما أرى نحو الستة ملايين فدان وقد اختلفت مقادير الخراج في عهده كما يؤخذ من عبارات المؤرخين المذكورين بعد وعلى ذلك يكون كما يأتي :

المؤلف	مقدار الخراج بالجنيه المصري	مساحة الارض بالفدان	متوسط الخراج عن الفدان بالقرش
ابن عبد الحكم	٨١٦٦٦٦	٦٠٠٠٠٠٠	١٧
اليعقوبي	٤٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٧
البلاذري	٣٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٥٥

وقد مسحت أرض مصر في عصر العرب اول مرة على يد ابن رفاعه عامل سليمان بن عبد الملك عليها سنة ٩٧ هـ سنة ٧١٥م وقضى في مسحها من الاسكندرية الى اسوان تسعة أشهر . ذكر ذلك ابن عبد الحكم ولكنه لم يذكر نتيجة هذه المساحة . ومسحت ثاني مرة على يد ابن الحجاب . قال الكندي وولي خراجها أن الحجاب لامير المؤمنين هشام فخرج بنفسه فمسح ارض مصر كلها عامرها وغامرها مما يركبه النيل فوجد فيها ثلاثين الف الف فدان . اه وبلغ خراجها في عهده اربعة ملايين دينار (٢٤٠٠٠٠٠٠ ج.م) بواقع ٨ قروش عن الفدان . ويؤخذ من المقريزي ان مساحتها في عهد المأمون كانت ٤٧٣٢ ٣٠ فدانا وخراجها ٤٢٥٧٠٠٠ دينار ٢٥٥٤٠٠٠ ج . م

بواقع ٨٥ قرش عن الفدان

ومسحت ثالث مرة على يد ابن المدبر عامل الخراج في خلافة المعز بالله فوجد فيها ما يصلح للزراعة أربعة وعشرين مليون فدان على ما ذكره المقريزي وبلغ خراجها ثمانمائة الف دينار (٤٨٠٠٠٠ ج .م) بواقع قرشين عن الفدان وبلغ الخراج في مدة حكم احمد بن طولون على ما ذكره ابن وصيف شاه ٤٢٠٠٠٠٠ دينار (٢٥٨٠٠٠٠ ج . م) وكان زمنه زمن رخاء . وفي حكم الاخشيد بن محمد طغج بلغ الخراج على ما ذكره المقريزي مليوني دينار عبارة عن ١٢٠٠٠٠٠ ج . م

وفي خلافة المعز لدين الله كان خراجها في سنة ٣٥٨ هـ على ماذكره ابن وصيف شاه ١٢٠٠٠٠٠ دينار (٧٢٠٠٠٠ ج . م) وفي سنة ٣٥٩ هـ على ما ذكره ابن حوقل ٣٢٠٠٠٠٠ دينار (١٩٢٠٠٠٠ ج.م) وكذلك في سنة ٣٦٠ هـ على ماذكره أبو المحاسن

وبلغ في خلافة المستنصر بالله على ما ذكره أبو صالح ٣١٢١٠٠٠ دينار (١٨٧٢٠٠٠ ج . م) وفي حكم صلاح الدين بلغ خراج مصر عدا اقليمي منفلوط ومنقباط سنة ٥٨٥ هـ على ماذكره القاضي الفاضل ٤٦٥٣٠٢٩ ديناراً (٢٧٩٨١٧ ج.م)

ومسحت أرضها رابع مرة في عهد المنصور حسام الدين لاجين فكانت ٥٧٣٣٧٢٣ فدانا خراجها بلغ ١٠٨١٦٥٨٤ ديناراً (٦٨٩٩٥٠ ج . م) بواقع ١٢٦ ١/٢ قرشا عن الفدان

ومسحت خامس مرة في عهد الناصر محمد ابن قلاوون في سنة ٧١٥ هـ ١٣١٥ م فبلغت ٥١٣٣٧٢٣ فداناً وخراجها ٩٤٢٨٢٨٩ دينارا (٥٦٥٦٩٧٣ ج . م) بواقع ١٠٩ ١/٢ قروش عن الفدان وهي آخر مساحة عثرنا عليها في هذا العصر

عصر العثمانيين

عثرنا في هذا العصر على ما كتبه مؤرخان فقط أحدهما عن أوله والثاني عن آخره فقد ذكر ابن اياس وكان حيا في السنين الاولى للفتح العثماني أن خراج مصر بلغ ١٣٠٠٠٠٠ ديناراً (٧٨٠٠٠٠ ج . م) و ٦٠٠٠٠٠ أردب من الغلال في ٣٥ قرشا بساوي ٢١٠٠٠٠ ج م فيكون المجموع ٩٩٠٠٠٠ ج .م

ويؤخذ مما ذكره استيف فى كتاب وصف مصر ان الخراج بلغ ١٠٥٢٩٥١ ج م قبل اغارة الحملة الفرنسية على مصر . اما مساحة الارض فى هذا العهد فكانت ٤٥٤٢٢٧٩ فدانا بواقع ٢٣ قرشا عن الفدان

عصر الفرنسيين

وصلت الحملة الفرنسية الى مصر وهي من الوجهة الزراعية فى اسوأ حالة ويؤخذ من حساب استيف ان الخراج عن سنة ١٧٩٩ م بلغ ٢٢٥٤٣٣٩٨ فرنكا (٨٦٩٦١٣ ج م نقداً وعينا ومساحة الارض المزروعة ٤٥٤٢٢٧٩ فدانا بواقع ١٩ قرشا عن الفدان

عصر الاسرة العلوية

ذكر ما نجان عن سنة ١٨٢١م ان الخراج بلغ ٦٦٠٥٤١ ج.م ومساحة الارض المزروعة ٢٠٣١٩٠٥ فدان اي بواقع ٣٢ ١/٢ قرشا عن الفدان

وقال كلوت بك عن سنة ١٨٣٣ م ان مساحة الارض المفروض عليها الخراج هى ٣٦٨٥٦١٢ وان خراجها بلغ ١١٨٦٩١٢ ج م أي بواقع ٢٩ ١/٢ قرشا عن الفدان

واني مضطر لان انزل عن عصر محمد على الى عصر توفيق في سنة ١٨٨١ م واترك ما بينهما لانني لم أعثر على ما اعرف منه الخراج في هذه المدة من جهة ولان سنة ١٨٨١ تبين لنا الوقت الوسط من حكم هذه الاسرة بين محمد على وعصرنا الحاضر ووقفنا على حالة البلاد في الفترة التي كانت قبل الاحتلال الانجليزي

اما مساحة الارض المفروض عليها الخراج في سنة ١٨٨١ م المذكورة فقد بلغت ٤٧١٤٤٠٦ فدادين وخراجها بلغ ٤٨٨٠٥١٨ ج . م بواقع ١٠٣١/٢ قرشا عن الفدان

وفي سنة ١٩٢١ من عهد جلالة الملك فؤاد بلغت مساحة الارض ٥٦١٥٧٠٠ فدان وخراجها بلغ ٥١٣٤٦٦٠ ج م بواقع ٩٠ قرشا عن الفدان

وقد جاء في مذكرة السير مردخ ماكدونلد مستشار وزارة الاشغال العمومية

عن أعمال مراقبة النيل في سنة ١٩١٩ م

ان مساحة الارض المزروعة والقابلة للزراعة بمصر هي ٧٣٠٠٠٠٠ فدان

يستنزل منها ما هو مخصص لتربية الاسماك وقدره ٢٠٠٠٠٠ فدان

فيكون الباقي ٧١٠٠٠٠٠ فدان

يستنزل منه المساحة المفروض عليها خراج وهي ٥٦٠٠٠٠ فدان

فيكون الباقي ١٥٠٠٠٠٠ فدان

وهذا المقدار هو المساحة الغير المزروعة الان من ارض مصر والقابلة للزراعة في المستقبل

الخاتمة

لقد تبين مما سبق أن مساحة الاراضي القابلة للزراعة في القطر المصري (٧١٠٠٠٠٠) فدان عدا (٢٠٠٠٠٠) فدان تربى فيها الاسماك والمقدار الاول قسمان (٥٦٠٠٠٠٠) فدان تجبى منها الضرائب باعتبار انها مزروعة و (١٥٠٠٠٠٠) فدان غير مزروعة الان وقابلة للزراعة في المستقبل

وجملة سكان مصر (١٢٧١٨٢٥٥) حسب إحصاء سنة ١٩١٧ فيكون لكل فدان شخصان وربع وأكثر المديريات سكانا بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية اذ يخص كل ثلاثة من سكانها فدان واحد ومازال المصريون منذ إحصاء سنة ١٩١٧ في نمو مستمر فاذا تركنا سني الحرب الاستثنائية جانباً نجد زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات في سنة ١٩٢١ حسب تقرير مصلحة الاحصاء بلغت (٢٣٤٤٥٩) وفي سنة ١٩٢٢ (٢٤٣٥٣٦) نسمة

وكلما زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد على عدد الوفيات طبعاً ولا ريب عندنا في أن متوسط هذه الزيادة يبلغ سنويا ٢٥٠٠٠٠ بدون أدنى مبالغة

وليس في مديرية المنوفية وهي أخصب ارض مصر قطعة لا تزرع ومع ذلك

فكثير من سكانها يهاجرون لانهم لا يجدون ما يقوم بأود معيشتهم فيها على إتنا مع هذا نسلم بقاعدة كفاية الفدان الواحد من كل ارض زراعية فى مصر لتوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بناء على هذه القاعدة

إن الارض المزروعة في مصر ومقدارها (٦٥.....) تكفي لمعيشة (١٦٨.....) نسمة وبعد تعداد النفوس سنة ١٩١٧ بلغ مجموع زيادة المواليد عن الوفيات (٨٧١٧٧٠) بتقدير مصلحة الاحصاء فاذا أضفنا الى ذلك زيادة سنة ١٩٢٣ ومقدارها (٢٥....) وأضفنا المجموع الى إحصاء سنة ١٩١٧ يكون عدد السكان فى نهاية سنة ١٩٢٣ (١٣٨.....) ونطرحه من (١٦٨.....) نسمة وهو العدد اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقي (٣٠.....) نسمة وهو عجز يسد بزيادة السكان السنوية فاذا سلمنا بأنها (٢٥....) سنويا يتلاشى هذا العجز بعد اثنتي عشرة سنة على انني أقول إن عشر سنوات فقط تكفي لذلك إذا جرت الامور فى مجراها الطبيعي

وإذا أعدت المساحة الغير مزروعة الان للزراعة وهي تشمل الجزء الشمالي واقليم البحيرات للدلتا ومقدارها كما مر (١٥.....) لزمها من السكان (٤٥.....) وهو مقدار يتلاشى بزيادة السكان في مدى ثماني عشرة سنة فتكون السنوات اللازمة للاشاة العجز كله ثلاثين سنة او بالحري خمساً وعشرين سنة أي ربع قرن او نصف العمر الغالب للانسان . وعلى ذلك نجد أنفسنا أمام أحدى حالتين وهما

الاولى — اذا لم نجفف مياه اقليم البحيرات ولم يعد للزراعة وصلنا إلى آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه في مدة ١٢ سنة على الاكثر

الثانية — إذا جففت مياهه وأعد للزراعة وصلنا الى الحد المذكور في مدة ثلاثين سنة على الاكثر

وهاتان المدتان حتى اطولهما أقرب الينا من حبل الوريد ومعظم النسل الحاضر سيرى بعيني رأسه انقضاء هذه السنين فماذا نصنع بعدئذ والزيادة مستمرة فى السكان لا ريب انه يجب علينا منذ الان التفكير في حل هذه المعضلة الاجتماعية المتوقعة

وهو ماسنفرد له هذا المبحث . الجزء المروي والممكن ريه في القطر المصري على شكل شريط طويل دقيق ينتهي طرفه الشمالي بشكل مروحة عند البحر الابيض المتوسط وهذه هي التي تسمى الدلتا

وهذا الجزء المروي يحد بصحراء العرب شرقاً وبصحراء لوبيا غرباً : . وليس في الامكان ري أرض الصحراوين المذكورتين بمياه النيل لارتفاعها وعدم إستواء مسطحها فيستمر جدبها لهذا العائق الذي لا يمكن تذليله إلى ماشاء الله . ومن المستحيل في مصر الانتفاع بارض لا يرويها النيل فليس هناك احتمال لتوسع زراعي من هاتين الجهتين

وفي الجهة الشمالية البحر فاذا وجهنا زيادة عدد سكاننا إلى هذه الوجهة وافترضنا ارتحالها إلى ما وراء البحار وتركنا جانباً كراهة المصري الغربة فاننا لا نجد مايحفق لها أي رغد من العيش للبون الشاسع بين البلادين طقساً وطبيعة وجنسية ولغة وديانة فهذه الجهة في حكم المسدودة

أما المورد الصناعي للمعيشة فضلا عن إن مصر تنقصها المواد الاولية لتكون الصناعة فيها زاهرة يانعة فانه مورد محدود من المستحيل أن ينتفع به عدد عظيم من السكان فى مصر ولنفرض إنهم نصف مليون أو مليون فانه يستغرق بزيادة السكان في مدى أربع سنوات فقط ومتى انقضى هذا الاجل القصير نجد أنفسنا أمام المعضلة بعينها من جديد

وحاشا أن أقصد تثبيط الهمم عن الصناعة بهذا الكلام وإنما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وإنه لا يحل المشكل الذي نحن بازائه

فالمنفذ الوحيد المفتوح أمامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد إقليم واسع ذو سكان قليلي العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروى بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هي ومصر جسم واحد

والاقليم كهذا حالته المعيشية وثار أرضه مماثلة لقطرنا ، المصريون وحدهم الذين في استطاعتهم جعله في حالة سعادة ورفاهية . وبالاختصار هو بيئة مناسبه لامزاجنا